صدى الأسبوع
٢٦ سبتمبر ٩٥م

ملامح خطة البحرنة

■ وزير العمل

.. خطة البحرنة والتى أقرها مجلس الوزراء الأسبوع الماضى، كشف وزير العمل والشئون الاجتماعية عبدالنبي الشعلة ملامح تلك الخطة، وقال إنها تقوم على محورين.. الأول فتح الاستثمارات الجديدة واستقطاب المشاريع لخلق المزيد من فرص العمل.. والثانى هو الاحلال المبنى على نسبة معينة يتم حاليا تدارسها.

وإنه بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر أقر مجلس الوزراء رفع تكلفة العامل الاجنبي ورفع الرسوم إلى ضعف الرسوم الحالية كاداة للحد من تزايد العمالة الأجنبية وتبلغ مائة دينار ورسوم تجديدها إلى ١٢٠ دينار.

وعن مسالة رفع نسبة البحرنة في القطاع الخاص فانها تحظى بإهتمام مجلس الوزراء وهناك مساعى لرفعها من ٢٨,٥ في المائة إلى ٨٠ في المائة.

أما مشكلة ونسبة البطالة في البحرين فإنها مشكلة غير مقلقة وإنها نسبة ضئيلة إذ تبلغ ٨و١ في المائة ومتمثلة في ٤٤٠٩ أشخاص مسجلين في السجلات الرسمية.

وإن سوق العمل إستطاع في السنوات الخمس الأخيرة أن ينمو بشكل عام بمعدل ٥ في المائة وان الخطة الحالية القصيرة المدى تاخذ بعين الاعتبار توسعة سوق العمل حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

وعن مسالة جلب العمالة الأجنبية فإن البحرين تعتبر أكثر الدول تشددا، وان هناك المزيد من الضوابط للحد من ازدياد العمالة الأجنبية من خلال سعيها لاستقطاب الخبرات اللازمة فقط.

وأشار إلى أن مؤسسات القطاع الخاص تعانى من ضرورة الارتقاء بمستوى الانتاج والحفاظ على التكلفة في ظل المنافسة القوية مع الشركات العالمية، ولذلك فإن عامل التكلفة هو عامل حاسم لبقاء المؤسسة أو خروجها من السوق، ولذلك فهى تلجا الى تخفيض تكاليفها من خلال الاستعانة بمؤسسات تزودها بعمالة مؤقته حتى لا تتحمل تكلفة عمالة دائمة.

وأضاف: «أن موضوع تزويد بعض المؤسسات بعمالة محلية مؤقتة هو موضوع يقلق الوزارة حيث أن توافر أعمال ثابتة للبحريني هو ما تسعي اليه الوزارة، وأشاد بكفاءة العامل البحريني في جميع المجالات على عكس ما يشاع عنه خاصة وأن القضايا العمالية التى تنظرها الوزارة لا يشكل البحرينيون منها نسبة ١٩ في المائة.

كما أشاد بالتنظيم العمالي البحريني المتمثل في اللجنة العامة لعمال البحرين الذي تفخر به البحرين ويحرص على مصلحة العمال كافة بعيدا عن أى مزايدات أو ضغوط.

وأكد الوزير أن القيادة العليا في البحرين حريصة وبشكل دائم على أن تهتم وزارة العمل بهذا الموضوع وعلى امتصاص هذه المشكلة وأن تجد منافذ ومواقع للأيدى العاملة البحرينية التى تبحث عن عمل.

هامش

وضع الأمور في مواضعها

حوار الزميل المتالق دوما ابراهيم بشمي مع وزير العمل الأستاذ عبدالنبي الشعلة حول موضوع سوق العمل وما يتصل به من اشكالات كان أكثر من مفيد وطريف، وذلك لعدة أسباب نجملها فيما يلي:

أولها أن الحوار خرج - بعكس العديد من الحوارات السابقة حول هذا الموضوع - عن التمطية المعهودة والقوالب الصحفية الجاهزة، بحيث يبدو المسئول وكانه يلقي خطابا جُهِّزَ مسبقا.

ثانيها : أن الحوار كان فيه قدر كبير من الصراحة والشفافية بحيث وضع العديد من الأمور خارج دائرة الشك والشبهات والاشاعات والغموض.

ثالثها : أن مداخلات جمهور المشاهدين - وربما كانت قيّمة في مجملها ولخصت العديد من التساؤلات التي تشغل بال المجتمع البحريني.

رابعها : أن مداخلات وزير العمل كانت عميقة، صريحة وواضحة، تميزت بالدقة والموضوعية في المعالجة والرد، مما يدل على أن الرجل ملم بالمسالة ومتشبع بها وملتزم بحلها وفق منظور واقعي وعلمي يوازن بين الممكن والآمال.. وهذا يعكس، من ناحية ثانية، وجهة نظر الحكومة من موضوع سوق العمل وما تتميز به من التزام وطني بتنمية البلد ومعالجة ملف البطالة بطريقة سليمة وموضوعية.

والأهم من كل هذا أن الحوار قد وضع - ربما لأول مرة بشكل واضح - موضوع البطالة في اطاره الصحيح، بعيدا عن المهاترات والمبالغات الغوغائية، متمثلا في أن الحل لمسالة البطالة يرتبط اساسا بتنمية الاقتصاد ودفع عملية الاستثمار والبناء والانتاجية.

● المحرر